النظام القانوني لبراءة الاختراع ودوره في حماية النباتات الجديدة

The patent legal system and its role in protecting new plants

إعـــــداد

د.نبيل ونوغـــي

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

المركز الجامعي سي الحواس-بريكة- الجزائر

Ounnoughi_nabil@yahoo.com

ounnoughinabil@cu-barika.dz

الملخص:

من المعلوم أن التشريعات المقارنة لم تهتم بتوفير حماية للأصناف النباتية والبذور والمحاصيل المبتكرة إلا حديثا، إذ لم يكن توفير حماية للأصناف النباتية الجديدة والزراعة ككل يشغل بال الدول المتقدمة بما أنها هي المسيطر في هذا المجال ولم تلقى المنافسة القوية في هذا القطاع غير أن، الثورة التي أحدثتها التكنولوجيا الحيوية في مجال الإنتاج الزراعي وما صاحب ذلك من تخصيص استثمارات ضخمة من أجل ابتكار أصناف نباتية جديدة تتميز بخصائص فريدة من حيث وفرة الإنتاج وموعد الحصاد وتحمل الجفاف والقدرة على المقاومة وغير ذلك من الخصائص الفريدة.

فالقطاع الفلاحي الذي أصبح مشمولا بحماية براءة الاختراع من خلال أنها هي التي تتطور جوانب عديدة منه من خلال ما تقدمه من حلول تقنية لمشاكل موجودة في هدا القطاع، هذا وأن الثورة الخضراء وتحديث الفلاحة الزراعة في الدول النامية خاصة أدى إلى ظهور التربية الحديثة للنباتات والبذور وتطوير إنتاج وتوزيع البذور على نطاق واسع ونتيجة لذلك حلت إلى حد كبير المجموعات النباتية الحديثة والتي تشمل الأنواع الهجينة محل المجموعات التقليدية، لذا كانت لبراءة الاختراع الدور الكبير في تحقيق متطلبات القطاع الفلاحي وتطويره بوجه عام.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، براءة الاختراع، النشاط الاختراعي، التنمية.

Abstract: It is known that comparative legislation did not concern itself with providing protection for plant varieties, seeds and innovative crops until recently, as the provision of protection for new plant varieties and agriculture as a whole did not concern the developed countries since they are dominant in this field and did not receive strong competition in this sector, however, the revolution that It has been brought about by biotechnology in the field of agricultural production and the accompanying huge investment for the creation of new plant varieties with unique characteristics in terms of abundance of production, harvest time, drought tolerance, resistance and other unique characteristics.

The agricultural sector, which has become covered by patent protection, is the one that develops many aspects of it through its technical solutions to problems in this sector. And the distribution of seeds on a large scale. As a result, modern plant groups, which include hybrids, have largely replaced traditional groups. Therefore, the patent played a major role in achieving the requirements of the agricultural sector and its development in general.

key words: agriculture, patent, inventive activity, development.

مقدمة:

كان من ضمن المنظومة القانونية إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الناظمة لمسألة الغذاء والزراعة والمحاصيل والنباتات على اختلاف أشكالها وطرق استحداثها وإنتاجها، ومن أمثلتها الاتفاقية الدولية لحماية الفصائل الجديدة من النباتات "اتفاقية اليوبوف"، والغرض من هذه الاتفاقية هو ضمان اعتراف الدول الأعضاء بمنجزات منتجي الفصائل النباتية عن طريق منحهم حقوق ملكية حصرية استنادا إلى مبادئ موحدة وقواعد محددة، وكانت حتى أواخر عام ١٩٩٠ عضوية الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية هي الغالبة، أما اليوم فقد زاد عدد الدول النامية التي انضمت إلى اتفاقية اليوبوف والسبب ليس زيادة حجم الاستثمارات الخاصة أو العامة في مجال الزراعة، وهذا ما جاءت به المادة ٢٧ ف ٠٣ من اتفاقية تريبس ووجوب حماية الأنواع النباتية والمحاصيل الجديدة، كما أن اتفاقية تريبس أجازت منح حماية للأنواع النباتية الجديدة من النباتات عن طريق نظام خاص فعال، أو عن طريق نظام براءة الاختراع أو عن طريق نظام يجمع بين براءة الاختراع والنظام الخاص، وأجازت هذه الاتفاقية حماية النباتات المستحدثة هذا أن هذه النباتات جاءت كضرورة معيشية، كما أن فيها جهد ذهني من أجل التوصل لها وهذه الحماية ستؤدي بالضرورة إلى بعث سبل جديدة تحقق الغذاء والأمن الغذائي.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة، أن براءة الاختراع أصبح لها الدور الكبير والجد هام في الاقتصاد والتنمية المستدامة وهذا لما توفره من حلول وعناصر تقدم الشيء الكبير لاقتصاد الدول كلل خاصة في القطاع الفلاحي، لذا فهذا الموضوع يسلط الضوء على موضوع براءة الاختراع وعلاقتها المباشرة باقتصاد والتنمية وكذا الميزة الابتكارية التي تضفيها على الاقتصاد مما يسهم

في تطور الاقتصاد والبعث بالتنمية الاقتصادية، وتهدف الدراسة بالأساس إلى:

- إعطاء الوجه العام للعلاقة بين براءة الاختراع والفلاحة.
- تبيان طرق وكيفيات استغلال براءة الاختراع في المجال الزراعي والفلاحي.
-تبيان الضوابط القانونية التي تضفيها براءة الاختراع للقطاع الفلاحي والتنمية ككل.
- تبيان علاقة التأثير والتأثر بين الاقتصاد وبراءة الاختراع.

ومن أجل التفصيل في كل ما سبق والإجابة على الإشكالية على نحو تحليلي لمجمل النصوص القانونية في هذا الشأن، وتفصيل بعض النقاط المبهمة المرتبطة بهذا الطرق نقسم هذه الورقة البحثية إلى:

- **الأسس العملية والتقنية لإقرار حماية قانونية للنباتات الجديدة:** لمحاولة التوفيق بين المصالح المتعارضة بين الدول النامية وهذه الشركات متعددة الجنسيات في المجال الزراعي والفلاحي ولتفعيل مبدأ العدل والمساواة في الحصول على الغذاء المطلوب وتحقيق تنمية مستدامة، وفي سبيل التوزيع العادل لتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية الواردة على المحاصيل بأنواعها والنباتات والبذور المساهمة في تحقيق الغذاء المطلوب وجب إعمال عدة شروط وأسس عملية لحماية وتنظيم هذا النشاط، من أجل الاستغلال العادل والقانوني وفق منظومة قانونية لذا يمكن تبيان بعض الشروط المطلوبة لإقرار الحماية والاستغلال على هذه النباتات والبذور والفصائل الجديدة، وهذه الشروط تتوافق مع الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لبعض الدول وهذه الشروط هي:

١. شرط الجدة: و حتى يعتبر الصنف النباتي جديدا يجب أن يعتبر هذا الصنف لم يقع في تاريخ تقديم طلب حق المستنبط بيع عناصر التوالد أو التكاثر الرعاشي أو أحد منتجات محصول الصنف النباتي أو أحد منتجاته المحمولة أو تسليمها إلى الغير بطريقة أخرى من طرف المستنبط أو بموافقته

بقصد استغلال الصنف النباتي في مدة زمنية محددة، ونجد أن المشرع الفرنسي في المادة ٥- ٦٢٣ L من قانون الملكية الفرنسي،[١] أنه يضفي على الجدة المتطلبة في الصنف وصفا يقربها بشكل كبير لتلك الجدة المطلوبة بالنسبة لبراءات الاختراع.

٢. شرط التميز: ويكون الصنف النباتي أو الفصيلة الجديدة نوعا مميزا إذا كان يختلف اختلافا واضحا عن كل صنف أخر كان وجوده في تاريخ تقديم الطلب معروفا بصورة شائعة، وبصفة خاصة يعتبر صنفا نباتيا معروفا بصورة شائعة كل صنف نباتي أخر يقدم طلب حماية في شأنه بأي بلد أخر شريطة أن يترتب على هذا الطلب تخويل حق المستنبط أو قيد في سجل خاص رسمي، كما يمكن إثبات صفة الشيوع بمراجع مختلفة مثل الزراعة أو التسويق أو ادراج الصنف في مصنفات مرجعية أو ورد في إحدى المنشورات بصورة دقيقة، ووضع المشرع الفرنسي معايير عملية يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقديم المصنف أو الفصيلة على شرط التميز وهذه المعايير الذي جاء بها المشرع الفرنسي في نص المادة ١- ٦٢٣L هي:

١.٢. الميزة الهامة: حيث يكون هذا العنصر مهم لأجل التمييز وليس عنصر مهم في الصنف لذاته، وبعبارة أخرى فأهميته ليست لذاته وإنما بالنظر لدوره أو وظيفته في التمييز عن باقي الأصناف.

٢.٢. الميزة الدقيقة: ويكون العنصر دقيقا إذا كان محددا وقابلا لأن يكون موضوع وصف واضح وخال من كل إبهام وغموض.

---

[١]- القانون الفرنسي الخاص بحماية الأصناف النباتية رقم ١٨٤٣-٢٠١١ المؤرخ في ٠٨ ديسمبر ٢٠١١ المعدل لقانون الملكية الفكرية.

٣.٢. الميزة قليلة التغير أو قليلة التأثر بالظروف المحيطة: وهذه الميزة تستدعي من الجهات المختصة أن تقوم بعدة تجارب للصنف في أوساط متعدد للتأكد من كونه قليل التأثر بالظروف المحيطة.

٣. شرط التجانس: ويعد الصنف النباتي أو الفصيلة أو البذرة متجانسا إذا كانت صفاته المميزة موحدة بصورة كافية مع مراعاة التغير الذي يمكن توقع بالنظر إلى خصائص توالده الجنسي أو تكاثره الأعاشي، حيث يعني ضرورة وجود توحد بين الصفات الأساسية للصنف بحيث أن التناغم الموجود بين صفات هذا الصنف هو الذي يساعدنا على تحديد نوعية الصنف النباتي المراد حمايته.

٤. شرط الثبات: إضافة إلى عناصر الجدة والتميز والتجانس، فإنه كذلك يجب توفر شرط الثبات حيث يعد ثابتا الصنف أو الفصيلة إذا ظلت صفاته المميزة غير متغيرة بعد عمليات توالده أو تكاثره المتتالية، أو عند نهاية كل دورة إذا تعلق الأمر بدورة توالد أو تكاثر خاصة.[٢]

ومن هذه الشروط القانونية يمكن حماية وتنظيم كل النباتات والفصائل والبذور المستحدثة والجديدة والتي تخلق الثروة وتساعد في الإنتاج ووفرته بما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي وهذا ما لعبته وتلعبه براءة الاختراع لوحدها أو وهي مدرجة مع انظمة حماية أخرى، وتسعى كل الهيئات والمنظمات الدولية لتحسين هذا القطاع وتبادل الخبرات من أجل القضاء على الفقر وتوفير الغذاء لكل سكان المعمورة حيث وضع في هذا الأمر "برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء" (WIPO GREEN) حيث يتيح هذا البرنامج النفاذ إلى تكنولوجيات خضراء (وما يتصل بها من أصول ملكية فكرية وبراءات الاختراع على وجه الخصوص) في جميع مراحل التنمية، ويقيم صلة بين مقدمي التكنولوجيات الخضراء وطالبي الحلول من المخترعين بغية تيسير التعاون

[٢]- المادة ٠٩ من القانون رقم ٩٤-٠٩ المتعلق بحماية المستنبطات النباتية المغربي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ في ٢١ يناير ١٩٩٧.

بينهما وتبادل المهارات ونقلها والترخيص والبيع، ويضم هذا البرنامج حالياً أكثر من ٢٠٠٠ عرض يخص الاحتياجات والتكنولوجيات والخدمات الخضراء بينما تضم الشبكة المتنامية ٥٩ شريكاً من شتى أنحاء العالم يعملون على تيسير إبرام الاتفاقات وإجراء المعاملات بغية تعزيز الاختراع ونشر التكنولوجيات الخضراء وبخاصة في البلدان النامية، وتناول هذا البرنامج عدة مشاريع، نفِّذت خلال العام ٢٠١٤ بفضل تمويل سخي قدمته حكومة اليابان،[٣] من مختلف احتياجات وتكنولوجيات معالجة مياه الصرف في إندونيسيا والفلبين وفيتنام ويُزمع تنفيذ مشروع للمياه والزراعة قريباً في شرق أفريقيا، وعُقدت ندوة لمواءمة الاحتياجات في مانيلا بالتعاون بين مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN) ومكتب الفلبين للملكية الفكرية ومصرف التنمية الآسيوي من أجل تطوير الزراعة وتحقيق الغذاء.[٤]

خاتمة:

لهذا كله فإن براءة الاختراع أصبحت تعد هي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل والإنتاج وتَنْوِيْعِهِ فهي المفتاح الذي يمكن للدول والشركات من المنافسة في الأسواق الوطنية والعالمية وهي وسيلة أيضا للتوصل إلى حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على كل المشاكل التي تكون في المجال التقني العملي.

حيث أن: براءات الاختراعات أصبحت محرك وعجلة التنمية في كثير من الدول هذا أن الاختراع ليس حكرا على البلدان ذات الدخل المرتفع وفقط، إذ أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والفقيرة أخذةٌ في الانكماش حيث تسهم

---

[٣]- تقرير المدير العام إلى جمعيات الويبو، لسنة ٢٠١٥، المرفق رقم .A/55/13، ص ٨٨.

[٤]- المرجع نفسه، ص٩٠.

أشكال وصور الاختراعات المحلية المتنامية على قدم المساواة مع الاختراعات التكنولوجية العالمية في التنمية الاقتصادية وتدعيم أسسها المختلفة.

فمسألة براءة الاختراع لم تصبح مسألة فنية محصورة داخل موضوع أو مجال واحد وفقط أو في مجتمع صغير متخصص في مجال ما، بل أصبحت قادرة على لعب دور محوري في استراتجيات العديد من الدول وبالأخص في مجال توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير أساليب وطرق الانتاج وتَنْوِيْعِهِ مما جعل الدول العالم تضع العديد من السياسات الشاملة والتي تضع براءة الاختراع في مقدمة أولوياتها، وهذا بسبب المعارف التقنية والحلول المتزايدة التي وفرتها براءة الاختراع وبياناتها مما أثرت بشكل واضح على التجارة والاقتصاد والتنمية.

ومنه نخلص لأهم النتائج:

-نظام براءة الاختراع أكد فعاليته وفاعليته في توفير الغذاء وحماية الاقتصاد الأخضر.

-استراتجية براءة الاختراع الحل والمقوم الرئيسي لتحقيق التنمية الزراعية.

-المشرع الجزائري لم يعطي الشروط الأساسية لحماية الإبراء الأخضر على خلاف باقي التشريعات في الدول الأخرى.

-الشروط القانونية لإبراء النباتات والمحاصيل والبذور هي شرط موضوعية خاصة.

-الحماية القانونية لبراءة الاختراع سبيل لتحقيق الوفرة في الغذاء للدول النامية والفقيرة.